



حزب الوطن الديمقراطي الإرتري جاءدي

اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع

ملخص الورقة السياسية

مقدمة:

الورقة السياسية تعتبر ملخص الأطروحة السياسية للحزب ورؤيته وفعله السياسي في المرحلة الراهنة.

وتقع الورقة السياسية في ثلاثة فصول. في الفصل الأول تقوم بتقييم الواقع السياسي في إرتريا ، وفي الفصل الثاني تتلمس فرص التغيير السياسي في إرتريا ، وتتناول في الفصل الثالث رؤية ورسالة وأهداف ووسائل العمل لحزب الوطن الديمقراطي الإرتري - حادي.

الفصل الأول: تقييم الواقع السياسي:

الاستبداد السياسي:

جثم النظام الاستبدادي على صدر شعبنا منذ صبيحة الاستقلال بإعلان حكومة مؤقتة من تنظيم سياسي واحد.

العنف كوسيلة للفعل السياسي

إن استخدام العنف وإرهاب الدولة والقبضة الأمنية الباطشة أفقد برنامج نظام أسمر المبرر الأخلاقي لفعله السياسي. وغياب المبرر الأخلاقي هو الذي قاد مجموعات من داخل النظام الى التمرد عليه ورفع مطالب سياسية عادلة تمثلت في تفعيل دستور 1997م، واعادة عمل البرلمان والحزب الحاكم وفتح الباب لتقييم الحرب الارترية الاثيوبية.

تحليل الاستبداد السياسي

إن برامج وشعارات الجبهة الشعبية كانت وسائل للسيطرة والقمع داخل الميدان العسكري ، وأصبحت نهجاً تنظيمياً قاسياً ودقيقاً لا يمكن الفكاك من أحابيل سياساته. فالمركزية أتاحت تحكماً قيادياً قاهراً السياسي أفورقي في مجريات الأحداث ومنع حق الرأي داخل التنظيم. وكانت الأجهزة الأمنية التنظيمية تضمن عدم مقاومة تلك الصرامة كوسيلة مباشرة للقمع والاضلاع. وتم التمهيد للاستبداد من خلال شعبية الخطاب و ديماغوجية

الفكر و سلطوية التنظيم ومنهجية الانفراد بالفعل السياسي والعسكري أثناء الثورة. واعتمد الخطاب الشعبي على تجيش الجماهير على المشاعر القومية والتماهي مع الأحكام المجتمعية النمطية والوعود الاقتصادية والتقدمية الاجتماعية الزائفة. وقد تجلت الديماغوجية فيما تضمنته وثيقة 'نحن وأهدافنا' المنشورة باللغة التغرينية من توصيف المجتمع الإرتري وفق تصور إيديولوجي ورؤية اجتماعية متحيزة لمصلحة مجتمعية تنتمي إليها قيادة تنظيم 'سلفي ناظنت' وتتلخص تلك الرؤية في تقسيم الشعب الإرتري الى تسع قوميات على أساس اللغة المحكية ، وجعل التغرينيا القومية المركزية بأغلبية عددية ومركزية ثقافية مفترضة..

إن الشعور القومي النابع من التفكير الشعبي تعدى الحدود الإرترية ليلتقي مع تصور تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير التغراي (الوياني) في وحدة مصير الناطقين بالتغرينيا. وربما لم تتوافق رؤية التنظيمين في الاتحاد السياسي في إقليم/دولة "تغراي الكبرى" كما خططت لذلك جبهة الوياني ، لكن توافق التصورات الشعبية مثل الإطار النظري لامكانية العمل العسكري المشترك لمواجهة العدو المشترك. وربما كان عدم التوافق على الوحدة السياسية هو السبب الرئيس للخلاف بين التنظيمين ، إضافة الى التنافس القيادي بين زعامتي التنظيمين. كما ولد ذلك أسباباً سياسية واقتصادية لبداية الحرب بين إرتريا وأثيوبيا في مايو 1998م. وتبعاً لذلك حاصر التغراي الدولة الإرترية لاسقاطها بالتزامن مع إضعاف المعارضة وتدجينها لصالح مشروع 'تغراي الكبرى'.

الأثر السياسي والاجتماعي للاستبداد:

بعد إعلان استقلال إرتريا لم يكن ما تحقق بحجم التضحيات ولا بسعة الآمال المنتظرة،.

وقد أدى الاستبداد إلى إلغاء المؤسسة والى جمود حركة الدولة.

إن سلطوية الحكومة المؤقتة لمدة تزيد عن ثلاثة عقود والسياسات الشعبوية للجبهة الشعبية قد ولدت خطاباً شعبوياً مضاداً في إطار المقاومة

السياسية والعسكرية الإرترية. ومن البدهي توقع مستقبل سياسي واجتماعي معقد ، وقد أدى سوء استخدام سلطة الدولة الى افراغ البلاد من أي آمال للمواطن. وقد أدى سوء إدارة الدولة وتفضيل الولاء على الكفاءة الى تشكيل طبقات ودرجات من المواطنة. كما أدى عدم وقوف الدولة على الحياد من المسألة الثقافية والإثنية والدينية الى تكريس تلك الطبقات والى ترسيخ الإحساس بالفوارق الاجتماعية.

أوضاع حقوق الإنسان

أما أسوأ ملفات الدولة الدكتاتورية فهي انتهاكات حقوق الإنسان بدءاً من عام التحرير في 1991م ، وانتشر الرعب من بطش الأجهزة الأمنية في الداخل وعبر الحدود في دول الجوار ، وأصبح إرهاب الدولة سيفاً مصلتاً على رقاب الجميع.

قضية المعتقلين والإخفاء القسري

وقد تم الزج بالقيادات الشعبية ومعلمي المعاهد الاسلامية وعلماء الدين المسلمين وقيادات الكنيسة والتجار وأصحاب الرأي وقدامى المناضلين في سجون النظام دون محاكمات ولا توجيه اتهام ، ولا حتى الاعلان عن أماكن احتجازهم ، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بعد مضي ثلاثة عقود على بعضهم في سجون النظام. واستهدف النظام بشكل خاص معلمي المؤسسات التعليمية الإسلامية المستقلة. وظلت تلك القضية مسؤولية أخلاقية باعتبار أن الاعتقال التعسفي قد طال كوادرو ومنتسبي الحزب بالإضافة الى من يعتقد نسبتهم للحزب والحركة الاسلامية من العلماء والمعلمين.

اللاجئون الإرثريون

أما اللاجئون الإرثريون فيعيشون مأساة دامت لأكثر من خمسة عقود ونصف العقد في معسكراتهم التي ضاقت بهم ولم تعد تلبي احتياجاتهم الأساسية في كل من السودان واليمن وإثيوبيا ، ولم يجدوا إلا الإهمال

والإنكار لحقوقهم. كما أن الأوضاع غير المستقرة في الدول المستضيفة تعتبر عاملاً آخر في تردي أحوال اللاجئين.

ضعف أدوات المعارضة

تمزقت المعارضة الى شتات لا يجمع بينه إلا معاداة الاستبداد السياسي. ورغم أن الغالبية العظمى من قوى المعارضة تشترك في برامجها السياسية ، لكن ظلت قواها متبعثرة ومتشاكسة ومتناحرة. وعلى المستوى التنظيمي فإن جزء مقدر من المعارضة يعمل على البناء السياسي على أسس قومية وجهوية وايدولوجية ، وهو سعي للبحث عن حلول جزئية للمشكلة السياسية العامة وهي اشكالية السلطة ومحاربة الاستبداد السياسي. وظلت تلك الأسس الجزئية تفرق المعارضة ولا تجمعها ، وتعطي الاستبداد مزيداً من فرص البقاء تحت قاعدة فرق تسد.

المجلس الوطني الإرثي للتغيير الديمقراطي

إن المجلس الوطني للتغيير الديمقراطي هو أفضل صيغة لتحالفات المعارضة حتى وقتنا الحاضر. ويمكن البناء على مكتسباته للوصول الى حلول سياسية لمعضلة الاستبداد وباقي المشكلات السياسية الإرثية.

وتكمن المشكلة الأساسية التي تقعد المجلس عن أداء دوره صعوبة إجماع مكوناته على وسائل النضال وتبعثر تلك المكونات الى تجمعات وفق المصالح الآنية لكل تنظيم سياسي.

إن المؤتمر المزمع عقده في الفترة المقبلة ربما يحدد مصير المجلس وقدرته على إحداث التغيير. وعليه يقف الحزب بثقله السياسي خلف المؤتمر.

الائتلاف الوطني الديمقراطي الإرترى

إن الائتلاف وسيلة لتطوير عمل التنظيمات المكونة له ، وهو ثمرة حوار طويل وشاق أفضى الى صيغة الائتلاف كمقدمة للوصول الى وحدة كاملة بين مكوناته.

واجه الائتلاف صعوبات موضوعية منها اللوجستية والسياسية وأخرى ناتجة عن ضعف ذاتي في أدائه التنظيمي والإعلامي. أما الصعوبات الموضوعية تمثلت في التباعد المكاني والزمني لقياداته ، بالإضافة الى اختلاف التجارب السياسية لمكوناته مما انعكس على سرعة وتيرة تنفيذ البرامج. أما الضعف الذاتي فقد تمثل في التأخر في إنجاز البرامج المتفق عليها وعدم مباشرة الجمع بين قواعد الائتلاف في عمل مشترك. كما أن تخلف الائتلاف عن إنجاز الخطط الموضوعية وعدم الوفاء بإنجاز الوحدة في الإطار الزمني المعلن مثل خيبة أمل للجماهير.

لكن الجوانب المضيئة في تجربة الائتلاف تفوق الجوانب المظلمة وتكاد تغطي عليها. وأهمها وحدة وتوافق القيادة وقدرتها على اللقاء المستمر لحل المشكلات والتخطيط للمرحلة القادمة. وهناك فرص لتطوير العمل بتكلفة سياسية معقولة اذا تم تجاوز الصعوبات اللوجستية والسياسية.

الفصل الثاني: فرص التغيير السياسي

لا يزال تحرير الإنسان الإرترى من ربقة الاستبداد استحقاق مؤجل رغم كل النضالات والتضحيات للشعب الإرترى التي خاضها شعبنا. ولا يتحقق ذلك إلا عبر عملية تحول ديمقراطي ، تحقق الاستقرار وتحفظ الحقوق في العيش الكريم وحرية التعبير والحركة والتنظيم. لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي هي إحدى الأهداف الأساسية لحزبنا وكل قوى المعارضة الإرترية التي تبعث الأمل في غد مشرق.

ولم يكن أحد يتوقع بصورة جازمة أن يستمر نظام اسيااس افورقي على رأس الحكم في إرتريا كل هذه الفترة، وبشكل خاص بعد أن واجه تحديات متعددة من داخله،

كما واجه النظام عددا من التحديات الخارجية تمثلت في مواجهته محور صنعاء ودخوله في حروب وصراعات مع بعض الدول الإقليمية،

آفاق التغيير

هناك أفقا للتغيير السياسي، فقد أدى تدخل إرتريا المباشر في الحرب الأهلية الإثيوبية الأخيرة الى تملل داخلي ، كما أدى الى تآكل وضرب قاعدته الشعبية بسبب التباينات حول الحرب على التغراي ، فضلاً عن تربص عدد من الدول الإقليمية والدولية به، ووصول اسياس افورقي إلى عمر متقدم دون أن يعمل على توريث من يخلفه في قيادة الحزب الحاكم والدولة. هذا كله يجعلنا نضع احتمالية حدوث تغيير سياسي في إرتريا.

ومن ناحية أخرى نلاحظ تكون كتلة حرجة تدفع نحو الثورة والتغيير ، ويتجلي ذلك في اتفاق الرأي العام الارترى على رفض أوضاع البلاد وطريقة إدارتها. ومن الواضح أن نظام اسياس افورقي أصبح عبئاً على الجميع، وموضع سخط كل الشرائح، وزاد من سوءه نتائج الحرب الإثيوبية الأخيرة.

شكل التغيير المتوقع

أننا لا نعتقد في الوقت الحالي بإمكانية عملية استبدال النظام بالكلية نتيجة عدم توازن القوي بين الحكومة والمعارضة ، لأن المعارضة الارترية لا تملك ظهيراً دولياً قوياً ، ولا قوة عسكرية ذاتية تمكنها من تهديد أركان النظام.

وطالما أصبح من الصعب توقع التغيير بالقوة من خارج النظام ، فإن من المتوقع أن تتم عملية التغيير في الغالب من خلال الإصلاح السياسي من داخل النظام ، والتي يمكن أن تقوم بها فئة من داخل النظام سواء أكانت سياسية أو عسكرية من داخل المنظومة الحاكمة ذاتها. لكن يبقى التحدي في إمكانية أن تعمل تلك القوى على التحول إلى نظام ديمقراطي من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة. وهكذا فإننا لا يمكن أن نعول على مرحلة انتقالية متكاملة الأركان، تعقب سقوط مدوي للنظام، ولكن يمكن أن نتوقع

مرحلة انتقالية أقرب إلى إصلاح النظام من داخله. وإذا كان من إيجابية لحالة ذلك السيناريو فإنه قد يقل معها توقع شبح ما كنا نخشاه من قبل من انهيار الدولة بالكامل وما يمكن تحدثه من فوضى سياسية وأمنية ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية. ولكن هناك مخاطر أخرى يجب أن نتحسب لها، خاصة عمل الثورة المضادة على إفراغ التغيير من مضامينه الرئيسية وزرع ثقافة الإحباط في الشعب.

وتتمثل هذه المخاطر في الآتي

1. تجاهل المظالم عبر تحويل الانتباه إلى قضايا ثانوية، والتهويل بشأن خطر محقق بما بخلق الذعر في المجتمع ، بحيث تحول هذه الحالة دون تحقيق العدالة والعدالة الانتقالية.
2. محاولة بناء النظام القديم من خلال تماسك قاعدته السياسية والاجتماعية المؤيدة له، بغض النظر عن حقيقة هذه القاعدة، فقد تكون مولاة طائفية، وقد تكون سياسية، أو شبكات مصالح.
3. قيام النظام الجديد بتحالفات إقليمية ودولية لها مصالح كبيرة في إرتريا، قادرة على توفير الدعم اللازم من أجل استمرار النظام.
4. إضعاف قوى التغيير الحقيقية من خلال الاستقطابات، وخلق الصراع بينها واستئثار الإقصاء والعزل.
5. استغلال حالة اليأس التي وصلها الشعب من توقع التغيير، بحيث يقبل أي مستوى من التغيير، وبالتالي تقود هذه الفئة إدارة الإصلاح الدستوري بحيث يخدم استمرار قبضتها، ومنع مساءلتها عن أي مظالم سابقة، أو إصلاحات كبيرة في أساس النظام الدستوري.

الاستعداد للتغيير القادم

من بديهيات العمل السياسي أن عملية التغيير تحتاج الى رص الصفوف والى برنامج وطني مشترك يتفق عليه عامة الشعب والتنظيمات السياسية بشكل خاص.

بما أننا لا يمكن أن نجزم بخيارات الأطراف الأخرى ولا ندرك على وجه اليقين الى ما يخططون، فعلىنا أن نتحسب لردة فعلهم وطموحاتهم بحيث نواجهها وفق اللعبة السياسية المتاحة. كما أن هناك توجه دولي ترعاه القوى العظمى يهدف الى صياغة أنظمة جديدة في المنطقة متناغمة مع أهداف تلك الدول ، ومن الواجب أن يكون التغيير وفق حوار إرتري- إرتري يفضي إلى عقد اجتماعي يراعي حقوق ومطالب كافة القوى السياسية والاجتماعية. حيث أن تغيير الأنظمة السياسية من خارج بلدانها يكتنفه الكثير من الصعاب، وتواجهه الكثير من العقبات، فإن من يريد ان يرث نظاما ينبغي ان يتعايش مع هذا النظام لفترة حتى يحيط بمتطلبات الحكم، وعليه أن يعيش داخل النظام والدولة.

المشاركة السياسية هي الحل

إننا ندعو النظام وكل الفرقاء السياسيين في ارتريا الى اجترح مقارنة تبعدنا عن خطر انقسام البلاد أو سقوطها في صراعات عدمية ، وتقربنا من الاجابة عن أسئلة استدامة الاستقرار وجلب أسباب التقدم نحو مستقبل أفضل للوطن والأجيال القادمة ، وذلك بالتوافق على الاستحقاقات الوطنية في البناء السياسي العادل والتشارك في أعباء التطور والتنمية والاستقرار الأمني والتعايش الاجتماعي.

الحوار السياسي

إن شعبنا قد أنهكته الحروب فلم يعد يدعم العنف كخيار سياسي ، بالإضافة الى ما يعانيه من العوز حد المجاعة والذي يحط من كرامته وقدرته على دعم التغيير المسلح. كما أن الدكتاتورية والمظالم تفت في عضد المجتمع لسنوات. ولهذا فإن شعبنا يتوق الى السلام والاستقرار المجتمعي والسياسي. كما أن تجربة دول الإقليم مع الحروب والنزاعات المسلحة لا تشجع في المضي في نفس الدرب. ولهذا فإن أفضل خيار اليوم هو خيار التعايش بين الخصوم السياسيين في دولة وطنية تسمح بالمشاركة السياسية ولو جاءت بمستوى من التغيير دون الطموح. فإن

التدرج في تفكيك المنظومة الحاكمة عبر خلق الوعي بضرورة مواكبة متطلبات العصر سينتج التغيير والاستقرار واستدامتهما على المدى البعيد.

الإصلاح المتدرج

يمكن للنظام القائم للقيام بإصلاحات متدرجة في النظام السياسي والأنظمة العدلية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي بالنهاية إلى إصلاح شامل.

المصالحة السياسية

المصالحة السياسية هي اتفاق سياسي بين قوى سياسية متصارعة في إطار الدولة يتم في إطارها تحديد جذور المشكلات التي تعاني منها البلاد ومن ثم تحديد خريطة طريق للإصلاح الشامل. فلا يمكن أن يتم الإصلاح من خلال الدعاية الرخيصة ، بل يتطلب إرادة سياسية حقيقية.

الإصلاح المؤسسي

لا بد من إصلاح مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية واعطائها أدواراً مقدرة ليبدأ الحوار السياسي الحقيقي الذي يمكن أن يفضي الى حلول حقيقية. أما إذا ظلت الأمور بيد فرد أو مجموعة صغيرة ذات مصالح ضيقة فتتعدم فرص الحوار الحقيقي.

الإصلاح العدلي

وتنقسم الإصلاحات في المؤسسة العدلية الى ثلاثة أقسام ، أولها فصل السلطات لجعل المؤسسة العدلية قائمة بذاتها ، وإعطائها استقلالية هيكلية وحرية في إصدار الأحكام. وثانيها ضبط المسألة الأمنية ووضعها في إطار القانون واشراف القضاء على عمليات الضبط والاعتقال وتقييد حركة الناس. والقسم الأخير هو العدالة الانتقالية من خلال إنهاء المظالم واطلاق سراح معتقلي الضمير والتعويض المادي والمعنوي.

الإصلاح التشريعي

على النظام القائم أن يقوم بإعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية التي صنعها على عينه ولو من باب حسن النوايا وابداء جديته في الحوار. وفي مرحلة ما بعد الحوار يمكن الوصول الى تفاهات المرحلة الانتقالية التي تعد الدستور الدائم وإعادة هيكلة المؤسسات التشريعية.

الإصلاح السياسي

يتم بحث مسألة النظام الأمثل للدولة الإرترية من خلال الحوار السياسي

السماح بعمل سياسي معارض

من بديهيات إصلاح النظام السياسي هو أن توجد معارضة بحكم القانون. وستكون تلك ضربة البداية لعملية ديمقراطية متدرجة.

منظمات المجتمع المدني

يتم كذلك التوافق على حرية العمل المدني والاجتماعي بدون قيود إلا بما يفرضه القانون المنظم لعملها. وتكون تلك المنظمات أدوات للتدريب على ضبط الممارسة التنظيمية والنقابية ، ووسيلة لبناء الوعي بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية..

الديمقراطية

إن أمل الشعب الإرتري في التحول الديمقراطي يظل ضوءاً في نهاية النفق الذي يرتجى الوصول إليه. وقد يجادل البعض بأن الديمقراطية ربما لا توصل ارتريا إلى الحل المنشود خاصة بعد تجربة الربيع المؤودة في المنطقة والتي شهدت انتكاسة لمسيرتها نحو التغيير الديمقراطي نتيجة ظروف داخلية وأخرى خارجية معروفة للجميع.

إن الديمقراطية نتاج بشري يعتريه ما يعتري البشر من القصور وحظوظ النفس وغيرها من عوامل الضعف والفشل. إنما العبرة بالطريقة المثلى لتطبيقها.

وهناك تحديات تواجه الديمقراطية أهمها السلطوية والشعبوية التي تغلب على خطاب وممارسة النظام الحاكم السياسية. كما أن غلبة خطاب شعبي معارض يتغذى على التنوع اللغوي والاثني والديني داخل الدولة الواحدة قد يفرض تحدياً لقدرة الدولة على خلق تجانس وقبول ورضى من الجميع بنظام الحكم الواحد. لكن قدرة النظام الديمقراطي على استيعاب هذا التعدد والتنوع دون إقصاء أو تجاهل لا يزال يمثل فرصة لنجاح عملية التحول الديمقراطي.

أما المعارضة فعليها أن تبقى الأمل في التغيير ، والذي يعزز من قدرة المواطنين بمختلف مكوناتهم على الصبر والتوحد خلف مطلب التغيير في إطار الدولة الواحدة. كذلك يجب التمييز بين إسقاط الدكتاتورية وبين إسقاط الدولة. حيث أن برامج التغيير الديمقراطي ينبغي أن تحرص على بقاء كيان الدولة كأولوية، لأن البديل للدولة هو الفوضى والانفلات الأمني، ولأن نتائجه كارثية على الأفراد والمجتمع،

الفصل الثالث: حزب الوطن الديمقراطي الإرتري - حادي

حزب الوطن الديمقراطي الإرتري (حادي) حزب ينتهج خط وطني وسطي يسعى إلى إنجاز أهداف تنظيمية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عامة للارتقاء بالدولة الإرترية والشعب الإرتري. وهو حزب سياسي وطني إرتري يعمل على إعلاء قيم العدل والحرية والديمقراطية وبناء دولة القانون، التي تحرص على سيادة البلاد وأمن ورفاهية شعبها وصون وحدته، واحترام المواثيق الدولية. وفق الدستور الإرتري الذي سيتفق عليه الشعب، واحترام كل القوانين المنبثقة عنه.

وتتلخص أولويات الحزب السياسية في إزالة الدكتاتورية وآثارها، والحفاظ على استقلال إرتريا وصون سيادتها، واتفاق قوى التغيير السياسية والمدنية من أجل إحداث تغيير سلس وآمن، وعودة اللاجئين واستقرارهم، وتوفير الحريات الخاصة والعامة، واقامة الديمقراطية وحكم القانون، وكفالة المشاركة في صناعة القرار الوطني دون تهميش لأي

جهة أو إقليم، وتوفير العيش الكريم للشعب، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المتوازنة.

أدوار سياسية طموحة

والحزب يتطلع الى دور ريادي في الوطن ، بمعنى الانتقال من خانة معارضة سياسات النظام ، الى مرحلة ما بعد النظام ، أو ما بعد التغيير ، حيث يتطلب تغيير النظام الاستعداد لما بعده وألا تسقط الدولة في فراغ سياسي وإداري أو فوضى أمنية. وهذا يستدعي فهم وترتيب مصالح الأمن والاقتصاد القومي والمصالح الاستراتيجية للدولة.

ولا يغيب عن هذه المراجعة مكانة الحزب وحلفائه في المنظومة السياسية أو امتداد عضويته على مساحة الوطن وتشابك علاقاته مع الشركاء السياسيين ومع منظمات المجتمع المدني. وأحد أهم الأهداف السياسية للحزب ضمان عدم التصادم مع مؤسسات الدولة في المستقبل. لذلك تضمنت المراجعات الاستثمار في علاقات الحزب التنظيمية والسياسية ، من خلال الانفتاح على آفاق أرحب ، تستوعب كل جوانب الدولة حتى يكون الحزب مستعداً لإدارة الدولة.

أدوات الصراع رؤية مستقبلية للتاريخ

وقد طور الحزب رؤيته تجاه الصراع في ارتريا كصراع سياسي يمكن حله بأدوات سياسية. بمعنى أن جميع الأطراف ذات المصلحة تعمل على التأثير على ادارة المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها من القضايا في البلاد من خلال السلطة السياسية إما بالسيطرة أو المشاركة أو بممارسة الضغوط عليها أو بمقاومة فعل السلطة.

المقاومة السلمية عوضاً عن العنف

وفي إطار مراجعات أدوات التغيير الديمقراطي ، تخلص الحزب عن العمل العسكري التنظيمي غير الحاسم ، وذلك لتكلفته العالية ولخطورة مآلاته على مستقبل الوطن والمواطن. أن الوطن لا يخسر في الحروب الأهلية

أبناءه القتلى وحسب ، لكن يخسر فرصة السلام والتعايش نتيجة التعبئة الخاطئة لدى كل الأطراف المتحاربة. والحلول السياسية السلمية مع ضعف مردودها الآن إلا أنها أكثر فاعلية للمصلحة الوطنية على المدى الطويل ، وأكثر أمناً للبلاد والعباد على المدى القصير ، وأقل كلفة للوطن (مادياً وإنسانياً) على المديين كلاهما. وهنا تكمن نقطة الارتكاز على السلمية الفاعلة ، بمعنى اجترار وسائل فاعلة في إطار السلمية.

أدوات العمل السياسي

وبما أن الحزب حزب سياسي فهو يعمل على تطوير أدوات العمل السياسي. وهذا يعني تبنى العمل السياسي من خلال برنامج سياسي وفق أطروحات فكرية وسياسية عميقة ومبنية على رؤى اجتماعية واقتصادية واستراتيجية تدور مع المصلحة الوطنية العليا.

أهداف الحزب

حزب الوطن الديمقراطي الإرتري (حادي) حزب ينتهج خط وطني وسطي يسعى إلى إنجاز أهداف تنظيمية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عامة للارتقاء بالدولة الإرترية والشعب الإرتري..

رؤية الحزب لعلاقات إرتريا الخارجية

يدرك حزب الوطن الديمقراطي الارترى - حادي أن الوضع في العلاقات الخارجية الإرترية هو انعكاس للوضع الداخلي. وانطلاقاً من تلك الحقيقة لا بدّ من إصلاح الأوضاع الداخلية طبقاً لمصالح إرتريا العليا، وذلك بتحديد الثوابت والأهداف السياسية الوطنية، والتي يجب أن تعكس المصالح الكلية للشعب، حيث يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات ثروة وسلطة، وأن تكون السياسة الداخلية محكومة بقيم ومبادئ الكرامة والعدل والحرية والمساواة والديمقراطية سبيلاً للحكم. كما يجب أن تنعكس تلك المبادئ والقيم في السياسات الخارجية الإرترية. وبعبارة أخرى أن تكون السياسات خادمة للمبادئ والمصالح الإرترية العليا، في إطار رؤية استراتيجية مستدامة، تستصحب معها دور القوى الوطنية

الفاعلة والمؤثرة محلياً لتعكس قرار الأمة الإرترية، ولا تخضع لأهواء الحكومات المتعاقبة.

ويتبع تمتين الوضع الداخلي بناء استراتيجية مرنة في العلاقات الخارجية، تتعامل مع تعقيدات العلاقات الدولية والتشابكات الإقليمية، وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية، ودون الاصطدام قدر الإمكان مع منظومة الصراعات المهيمنة على الوضع في تلك الدوائر.

خاتمة:

تتلخص أولويات الحزب السياسية في إزالة الدكتاتورية وآثارها، والحفاظ على استقلال إرتريا وصون سيادتها، وإيجاد اتفاق بين قوى التغيير السياسية والمدنية من أجل إحداث تغيير سياسي آمن ومستدام، وعودة اللاجئين واستقرارهم، وتوفير الحريات الخاصة والعامة، وإقامة الديمقراطية وحكم القانون، وكفالة المشاركة في صناعة القرار الوطني دون تهميش لأي جهة سياسية أو اجتماعية، وتوفير العيش الكريم للشعب من خلال إقامة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المتوازنة.